

مفاهيم القرآن

(74) على حاكميَّته وولايته المفوضه إليه من جانب اللّٰه بتنصيبه سبحانه على ذلك. كيف لا وقد صرح القرآن بولاية النبيّ، وحكومته على الأنفس فضلاً عن الأموال بقوله سبحانه: (الذّٰبِيّٓ أَوْ وَّلٰى بِاَلْمُؤْمِنِيْنَ مِنْ اَنْفُسِهِمْ) (الأحزاب: 6). فهذه الآية; تدلّ - بوضوح - على أنّّه تعالى نصب النبيّ الأكرم صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم حاكماً، وأولاه سلطةً على نفوس المؤمنين وأموالهم، سلطةً شرعيةً في إطار الحقّ والعدل والصلاح. خاصّةً أنّّه ورد عن الإمام الباقر - عليه السلام - في تفسير هذه الآية أنّّه قال: "إنّها نزلت في الإمرة يعني الإمارة" (1). هذا والأدلة على أنّ النبيّ الأكرم صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم كان حاكماً منصوباً من جانبه سبحانه; أكثر ممّا ذكرناه من الآيات، وبما أنّّه لم يختلف فيه أحد من المسلمين نكتفي بما أوردناه. إنّما البحث في صيغة الحكومة بعد النبيّ الأكرم، فهل هي كانت على غرار حكومة النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم وأنّ اللّٰه سبحانه نصب أشخاصاً معينين للحكومة بلسان نبيّه، أو أنّ الحكومة بعده صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم على غرار الطريق الثاني، أعني التنصيب على الصفات والشروط الكلية اللازمة للحاكم، وحثّ الأُمَّة على تعيين الحاكم من عند أنفسهم حسب تلك الصفات والشروط وعلى ضوء تلك المواصفات. فهناك قولان; ذهبت إلى كلّ واحد طائفة من المسلمين. ماهي صيغة الحكومة بعد النبيّ؟ إنّ تحليل صيغة الحكومة بعد النبيّ الأكرم صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم من المسائل الهامّة التي فرقت المسلمين إلى طائفتين كبيرتين; تمثّل كلّ واحدة منهما شطراً كبيراً من الأُمَّة الإسلاميّة. ورفع النقاب عن وجه الحقيقة في هذا المجال; يحتاج إلى تجرد عن الأهواء والميول 1- مجمع البحرين: 457، الطبعة الجديدة.